

Distr.: General  
18 April 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخمسون

فيينا، ٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧

## التعاون التقني والمساعدة التقنية

## مذكرة من الأمانة

## المحتويات

## الصفحة

|    |                                                                                       |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢  | أولاً- مقدمة .....                                                                    |
| ٣  | ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية .....                                  |
| ٣  | ألف- النهج العامة .....                                                               |
| ٧  | باء- أنشطة محدّدة .....                                                               |
| ٢٢ | ثالثاً- نشر المعلومات .....                                                           |
| ٢٢ | ألف- الموقع الشبكي .....                                                              |
| ٢٣ | باء- المكتبة .....                                                                    |
| ٢٤ | جيم- المنشورات .....                                                                  |
| ٢٥ | دال- النشرات الصحافية .....                                                           |
| ٢٥ | هاء- الاستفسارات العامة .....                                                         |
| ٢٥ | واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا .....                                               |
| ٢٥ | رابعاً- الموارد والتمويل .....                                                        |
| ٢٦ | ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات .....                                       |
|    | باء- صندوق الأونسيترال الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية |
| ٢٧ | الأعضاء في الأونسيترال .....                                                          |



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - مقدمة

- ١ - تمثل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الرامية إلى ترويج استخدام نصوص اللجنة واعتمادها إحدى أولويات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وفقاً لقرار اتخذته في دورتها العشرين المعقودة في عام ١٩٨٧.<sup>(١)</sup>
- ٢ - وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٨٩/٦٧ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأكيد أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكرّرت مناشدتها الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، وكذلك الحكومات في إطار برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، أن تدعم برنامج اللجنة للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأن تتعاون مع اللجنة وتنسق أنشطتها مع أنشطة اللجنة.
- ٣ - ورحّبت الجمعية العامة بالمبادرات التي تضطلع بها اللجنة، عن طريق أمانتها، لتوسيع برنامجها للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأحاطت علماً مع الاهتمام بالنهج الشامل إزاء التعاون التقني والمساعدة التقنية القائم على الإطار الاستراتيجي للمساعدة التقنية الذي اقترحه الأمانة من أجل ترويج الاعتماد العالمي لنصوص اللجنة ونشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخراً.
- ٤ - وأكدت الجمعية العامة أيضاً أهمية الترويج لاستخدام النصوص المنبثقة من أعمال اللجنة من أجل توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، حثّت الدول التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقيات أو تصدّق عليها أو تنضمّ إليها ولم تُسنّ قوانين نموذجية ولم تشجّع على استخدام نصوص أخرى ذات صلة، على أن تنظر في القيام بذلك.
- ٥ - ويجري بانتظام تحديث المعلومات عن حالة اعتماد نصوص الأونسيترال، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الأونسيترال الشبكي. وتُجمّع هذه المعلومات أيضاً سنوياً في مذكرة من الأمانة بعنوان "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية" (انظر الوثيقة A/CN.9/909 فيما يخص دورة اللجنة الخمسين). وتتضمن مذكرة من الأمانة تصدر سنوياً بعنوان "الترويج لسبل ووسائل ضمان توحيد تفسير نصوص الأونسيترال القانونية وتطبيقها" (انظر الوثيقة A/CN.9/906) معلومات عن استخدام نصوص الأونسيترال وتفسيرها.
- ٦ - وتعرض هذه المذكرة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية بعد صدور المذكرة السابقة، التي قدّمت إلى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين في عام ٢٠١٦ (الوثيقة A/CN.9/872 المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦)، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في المنطقة التي يغطيها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بصكوك محددة للأونسيترال ومجالات محددة. وترد الأنشطة العامة التي يضطلع بها المركز الإقليمي المذكور في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في وثيقة منفصلة (انظر الوثيقة A/CN.9/910).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

٧- وتُورد وثيقة منفصلة عن أنشطة التنسيق (A/CN.9/908) معلومات عما تضطلع به منظمات دولية حاليًا من أنشطة تتعلق بمواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وعن دور الأونسيترال في تنسيق هذه الأنشطة.

## ثانياً - أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

### ألف - التهج العامة

٨- ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى ترويج اعتماد نصوص الأونسيترال التشريعية وتوحيد تفسيرها. وتشمل هذه الأنشطة إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقية من اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها، أو اعتماد قانون نموذجي صادر عن الأونسيترال، أو استخدام دليل تشريعي صادر عنها.

٩- وقد يشمل التعاون التقني والمساعدة التقنية ما يلي: إيفاد بعثات إحاطة والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات، تُنظَّم على الصعيدين الإقليمي والوطني على السواء؛ ومساعدة البلدان في تقييم احتياجاتها اللازمة لإصلاح قوانينها التجارية بوسائل منها استعراض تشريعاتها القائمة؛ والمساعدة على صياغة تشريعات وطنية لتنفيذ نصوص الأونسيترال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام نصوص الأونسيترال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغير الدولية، مثل رابطات المهنة ومنظمات المحامين وغرف التجارة ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستندة إلى نصوص الأونسيترال من جانب القضاة والممارسين في مجال القانون.

١٠- وقد صُمِّمت أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ونُفذت على نحو يتماشى مع الأولويات المحددة لتلك الأنشطة، ومنها: التأكيد على اتباع نهج إقليمي ودون إقليمي، لا لتحقيق وفورات الحجم فحسب، بل لتكميل مبادرات التكامل الإقليمي الجارية أيضاً؛ والترويج لاعتماد جميع الدول لنصوص القانون التجاري الدولي التي تغطي بالفعل بقبول واسع، وبذل جهود خاصة لنشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخراً، بغية التشجيع على التبكير باعتمادها وبدء نفاذها، إذا كانت تلك النصوص معاهدات (الفقرة ٢٥٥ من الوثيقة A/66/17).

١١- وفيما يلي وصف لبعض الأنشطة الهامة التي نفذتها الأمانة في الفترة الزمنية المعنية. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب نقص الموارد والقيود الزمنية، نفذ بعض الأنشطة خبراء نيابة عن الأمانة. ومُوِّلَت الأنشطة الموسومة بعلامة نجمية من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

### الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأونسيترال

١٢- للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأونسيترال، شاركت الأمانة في مؤتمر بعنوان "Celebrando El Éxito de la CNUDMI" (الاحتفال بنجاح الأونسيترال)، نظمتها جامعة كارلوس

الثالث في مدريد (مدريد، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦)، وفي حدثين في المنطقة التي يغطيها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الوثيقة A/CN.9/910، الفقرتين ٥ (ب) و (ج)).

### ترويج اعتماد الصكوك الأساسية للقانون التجاري على الصعيد العالمي

١٣- واصلت الأمانة العمل على ترويج اعتماد صكوك القانون التجاري الأساسية، أي المعاهدات التي تغطي بالفعل بالاعتماد على نطاق واسع، والتي تبدو مشاركة جميع الدول فيها مجبذة بصفة خاصة.

١٤- واشتركت الأمانة في تنظيم الأحداث التالية التي تناولت عدداً من المجالات المتعلقة بعمل الأونسيترال، أو شاركت في تلك الأحداث أو ساهمت فيها، وهي:

(أ) مشاركة عن بُعد في حلقة العمل التي نظمها البنك الدولي بعنوان: "سد الثغرات - البنية التحتية القانونية الغائبة في البلدان النامية" (١٨ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦)؛

(ب) منتدى سانت بطرسبرغ القانوني الدولي السادس، الذي سعى إلى إذكاء وعي الممارسين القانونيين الروس بشأن المستجدات في الأونسيترال ذات الصلة بالإطار القانوني للاتحاد الروسي، ولا سيما في مجال الإعسار عبر الحدود (سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ١٩-٢١ أيار/مايو ٢٠١٦)\*؛

(ج) حلقتنا نقاش بعنوان: "التكامل في الدول الصغيرة" و"تسوية المنازعات الدولية فيما بين المنشآت"، ضمن إطار مؤتمر بعنوان "الإدماج وتسوية المنازعات الدولية في الدول الصغيرة" اشترك في تنظيمه المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن والجامعة المفتوحة ومركز الدول الصغيرة (لندن، ١٩-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦)؛

(د) الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي قدمت فيه الأمانة عرضاً عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتيسير النقل العابر والتجارة العابرة (جنيف، سويسرا، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛

(هـ) كلمة افتتاحية في المنتدى الرفيع المستوى الشامل للجميع والمستدام بشأن الحزام الواحد والطريق الواحد، الذي استضافته اليونيدو (فيينا، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(و) عرض إيضاحي ضمن إطار برنامج الأعمال التجارية في معرض التصدير والاستثمار الروسي بغرض مواصلة تعزيز المعرفة بالأونسيترال ونصوصها في الاتحاد الروسي (موسكو، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)\*؛

(ز) المؤتمر العالمي بشأن النقل المستدام، بغرض تناول فائدة معايير الأونسيترال في الجهود المبذولة لإصلاح القوانين في المنطقة، وبخاصة كيفية استخدام هذه المعايير لتعزيز الصلات الأساسية بين النقل والتجارة الدولية (عشق أباد، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)\*؛

(ح) جلسات مائدة مستديرة، ضمن إطار الاجتماع العام بشأن الأبحاث المتعلقة بالقانون والعدالة، لمناقشة المسائل الرئيسية الحالية والتطورات في المستقبل بالنسبة للمسائل المتعلقة

بالقانون والعدالة؛ ونُظمت الجلسات بالشاركة مع السلطات البحثية والقضائية والإدارية، والسلطة المسؤولة عن التعليم العالي (باريس، ٣٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)؛

(ط) الجمعية الفرنسية للقانون الدولي؛ ضمن إطار "يوم الجمعية الفرنسية للقانون الدولي"، الذي استضافه مركز القانون الدولي في نانتيير (باريس، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧).

١٥ - ونفذ عدد من الأنشطة ذات الصلة في المنطقة التي يغطيها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ:

(أ) ندوة للأونسيترال في تايلند بعنوان "مستقبل مواءمة القوانين - آفاق جديدة للتجارة الدولية"، نظمتها وزارة العدل في تايلند بالاشتراك مع مركز تايلند للتحكيم، وحضرها ٢٥٠ من المهنيين القانونيين من تايلند والدول المجاورة (بانكوك، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(ب) منتدى إنشيون للقانون التجاري (إنشيون، جمهورية كوريا، ١٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٦) (انظر الوثيقة A/CN.9/910، الفقرة ٤ (أ))؛

(ج) المؤتمر التاسع والعشرون للرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ، بتقديم عرض إيضاحي عما حققته الأونسيترال من إنجازات سابقة خلال خمسين عاما ودور المركز الإقليمي حاليا وما يقوم به من أعمال (كولومبو، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(د) محاضرة لـ ٢٠٠ من القضاة الصينيين عن أهمية نصوص الأونسيترال والدور ذي الصلة للسلطة القضائية في سياق مبادرة الحزام والطريق، بكلية القضاة الوطنيين التابعة للمحكمة الشعبية العليا (بيجين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(هـ) عروض إيضاحية عن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، ضمن إطار مؤتمر المدعين العامين لعام ٢٠١٦، فيجي (سوفيا، ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛

(و) الاجتماع السابع للجنة بحوث القانون الدولي التابعة للمحكمة العليا لجمهورية كوريا، من خلال عرض إيضاحي عن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع والتحكيم التجاري الدولي (سول، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)؛

(ز) المؤتمر السنوي الثاني عشر لأجيال المحكمين، من خلال عرض إيضاحي عن التحكيم واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (هونغ كونغ، الصين، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧).

### المبادرات الرامية إلى اتباع نهج إقليمي

١٦ - واصلت الأمانة تعاونها مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الأمانة في اجتماعات فريق أصدقاء الرئيس المعني بتقوية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية (ليما، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٦، ونها ترانغ، فييت نام،

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧)، وفي حلقتي عمل نظمتهما تحت رعاية اللجنة الاقتصادية للرابطة وفريق أصدقاء الرئيس، وهما:

(أ) تمويل سلسلة الإمداد وتنفيذ المعاملات المضمونة في سياق عابر للحدود، نظمت من خلال المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي المقدمة من الولايات المتحدة والرابطة المذكورة (ليما، بيرو، ١٩-٢١ آب/أغسطس ٢٠١٦)\*؛

(ب) استخدام الصكوك الدولية لتعزيز إنفاذ العقود في تمويل سلسلة الإمداد للأعمال التجارية العالمية (بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) (نما ترانغ، فييت نام، ٢٤-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧).

١٧- وشاركت الأمانة أيضاً في اجتماعات اللجنة الاقتصادية التابعة للرابطة في مناسبتين:

(أ) المناقشة بشأن السياسات المتعلقة بتحسين المشاركة والشفافية في صنع السياسات وتنفيذها، التي نظمتها الرابطة (ليما، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(ب) المناقشة بشأن السياسات المتعلقة بالاستثمار العمومي، التي نظمتها الرابطة (نما ترانغ، فييت نام، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧).

وقد تمكنت الأمانة من المشاركة في الاجتماعات التابعة للرابطة المذكورة أعلاه بفضل الدعم متاح من المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي المقدمة من الولايات المتحدة والرابطة ووزارة العدل في هونغ كونغ، الصين.

١٨- كما واصلت الأمانة المشاركة في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع للرابطة بشأن إنفاذ العقود والحصول على الائتمان، والذي يهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لاقتصادات دول الرابطة. وفي هذا السياق، شاركت الأونسيترال في المشروع بغرض تحسين بيئة الحصول على الائتمان في جمهورية كوريا (ويلينغتون وأوكلاند، نيوزيلندا، ٢٠-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦)\*، وسنغافورة، ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛ ومشروع تحسين بيئة إنفاذ العقود في ماليزيا، ضمن إطار مشروع تيسير المعاملات التجارية (كوالالمبور، ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛\* والمؤتمر الدولي الختامي لمشروع تيسير المعاملات التجارية (سول، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وقد تمكنت الأمانة من المشاركة في المشروع بفضل التبرعات المقدمة من حكومة جمهورية كوريا.

١٩- ومن المتوقع أن تواصل الأمانة التعاون الوثيق مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ - الصين والمكسيك في تنفيذ خطة العمل الثانية لمشروع تيسير المعاملات التجارية (٢٠١٦-٢٠١٨) التابع للرابطة. وتسعى الأمانة إلى الحصول على الاعتماد لدى اللجنة الاقتصادية للرابطة، الأمر الذي سيُسَرِّع تعزيز التعاون والتنسيق.

## باء - أنشطة محدّدة

## تسوية المنازعات

٢٠- عملت الأمانة على ترويج نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات (على سبيل المثال، قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، مع التعديلات المعتمدة في عام ٢٠٠٦،<sup>(٢)</sup> وقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي،<sup>(٣)</sup> واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول<sup>(٤)</sup>)، بما في ذلك من خلال عدد من أنشطة التدريب، ودعمت عملية إصلاح القانون الجارية في عدة ولايات قضائية. ووضعت الأمانة أيضاً صكوكاً وأدوات قانونية غير ملزمة لتوفير المعلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في هذا المجال (ترد في الوثيقة A/CN.9/906). ونظراً لارتفاع معدل اعتماد تلك النصوص، فإن الطلب على المساعدة التقنية في مجال تسوية المنازعات ما زال مرتفعاً بصفة خاصة. وقد اشتركت الأمانة في تنظيم الأحداث التالية أو شاركت أو ساهمت فيها:

(أ) الدول العربية في التحكيم الدولي: القضايا الراهنة (تونس العاصمة، ١٤-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(ب) مؤتمر معهد التحكيم الدولي في باريس بشأن "إبرام المعاهدات في التحكيم الاستثماري" (لندن، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(ج) حلقة العمل عن التحكيم التي نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمسؤولين في الحكومة العراقية (بيروت، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(د) المجلس الدولي للتحكيم التجاري لعام ٢٠١٦ في موريشيوس، وحلقة العمل التشاورية الأولى بشأن التعاون بين المبادرات الأفريقية للتحكيم (بورت لويس، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠١٦)\*؛

(هـ) حلقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإطار القانوني للاستثمار في الأردن (عمان، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٦)\*؛

(و) اجتماع الوزراء الحادي والأربعين لمنظمة مواءمة الأعمال في أفريقيا، واجتماع الخبراء التحضيري (برازافيل، ١٥-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦)\*؛

(ز) مؤتمر رابطة القانون الدولي لعام ٢٠١٦ بعنوان "تقييم نقدي لجهود مواءمة القانون التجاري الدولي" (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٧-١١ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/40/17)، المرفق الأول؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/61/17)، المرفق الأول (المواد المنقحة فقط).

(٣) مرفق قرار الجمعية العامة ١٨/٥٧ (القانون النموذجي فقط).

(٤) قرار الجمعية العامة ١١٦/٦٩.

- (ح) حلقة دراسية بعنوان " *l'arbitrage et la sécurisation des investissements* " *dans l'espace OHADA* (التحكيم والحصول على الاستثمارات في محيط منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا)، نظمها معهد القانون المجتمعي (IDC-Afrique) (باريس، ١-٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛
- (ط) حدث مشترك بين معهد الوساطة الدولية والمركز الدولي للتحكيم والأونسيترال بشأن الوساطة (فيينا، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛
- (ي) مؤتمر عن التحكيم الدولي في الشرق الأوسط، بهدف متابعة إصلاحات قانون التحكيم في العراق والكويت (مدينة الكويت، ٩-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)\*؛
- (ك) المؤتمر الثاني بشأن التحكيم التجاري الدولي، الذي نظّمته غرفة قطر للتجارة والصناعة (الدوحة، ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)\*؛
- (ل) حلقة عمل بشأن محكمة الاستثمار المتعددة الأطراف، في كلية كينغز في لندن (لندن، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛
- (م) حلقة نقاش بشأن إصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ضمن إطار أسبوع القانون الدولي للأمم المتحدة، نظمتها البعثة الدائمة للهند (نيويورك، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛
- (ن) اجتماع الوزراء الثاني والأربعين لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (برازافيل، ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛
- (س) عرض إيضاحي عن "مساهمة الأونسيترال في تطور التحكيم الدولي"، بدعوة من هيئة التحكيم الملحقّة بالغرفة الهنغارية للتجارة والصناعة (بودابست، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛
- (ع) مؤتمر شرم الشيخ السادس: دور محاكم الدولة في التحكيم الدولي (شرم الشيخ، مصر، ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛
- (ف) مؤتمر غرفة التجارة الدولية السنوي للتحكيم، المنعقد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والذي ركّز على معايير الشفافية (لندن، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛
- (ص) ندوة عن التحكيم الاستثماري في أمريكا اللاتينية، نظمتها محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية (باريس، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛
- (ق) حلقة دراسية لمعهد القانون المجتمعي-أفريقيا بعنوان " *Traités Bilatéraux d'Investissement, Code des Investissements et Arbitrage* " (معاهدات الاستثمار الثنائية، مدونة قانون الاستثمار والتحكيم) (باريس، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛

(ر) المؤتمر الدولي الثالث المعني بمجتمع التحكيم الدولي في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، الذي نظم بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد تعزيز التحكيم والوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ميلانو، إيطاليا، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)؛\*

(ش) حلقة العمل بشأن "طرائق تسوية المنازعات في التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، التي نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (الدار البيضاء، المغرب، ٢٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛\*

(ت) يوم فيينا للتحكيم لعام ٢٠١٧، الذي نظم بمشاركة رابطة التحكيم النمساوية، والمركز الدولي للتحكيم التابع لغرفة الاقتصاد الاتحادية النمساوية، وغرفة التجارة الدولية بالنمسا، ورابطة ممارسي التحكيم الشباب في النمسا (فيينا، ٢٤-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛

(ث) مؤتمر الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي تلاه اجتماع لأصحاب المصلحة ومنتدى حكومي دولي بعنوان "مائدة مستديرة حول حرية الاستثمار"، (باريس، ٧-٨ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(خ) مسابقة التمرين على الاستثمار في فرانكفورت، التي تضمنت جلسات مائدة مستديرة حول "عصر انعدام الأمن" (فرانكفورت، ألمانيا، ٩-١١ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(ذ) مؤتمر بشأن التحكيم في مجال الاستثمار الدولي، للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لهيئة التحكيم التجاري الدولي (كييف، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧)؛\*

(ض) اجتماع بشأن إصلاح تشريعات التحكيم في الإمارات العربية المتحدة (باريس، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧)؛\*

(أ) الذكرى السنوية العاشرة لعام ٢٠١٧ للجولة التمهيدية لمسابقة فيس للتمرين على التحكيم، ومؤتمر بلغراد للتحكيم (بلغراد، ٣١ آذار/مارس-١ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛

(ب ب) المؤتمر المشترك بين الأونسيترال ومركز ليوبليانا للتحكيم لعام ٢٠١٧ (ليوبليانا، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛

(ج ج) مؤتمر التحكيم في أفريقيا: دور الحكومات الأفريقية في تطوير نظم التحكيم في أفريقيا وحلقة العمل التشاورية الثانية بشأن التعاون بين مبادرات التحكيم الأفريقية (القاهرة، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛\*

٢١- وتُنفذ عدد من الأنشطة بشأن تسوية المنازعات في المنطقة التي يغطيها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، كما يلي:

(أ) جلسة إحاطة لمركز التحكيم الوطني في سري لانكا (كولومبو، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(ب) جلسات إحاطة لممثلين حكوميين بناء على طلب من مكتب المدعي العام، فيجي (سوفيا، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(ج) ندوة الأونسيترال الثانية في جنوب المحيط الهادئ بعنوان "الوصول إلى العدالة لتحسين التجارة في دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية"، بدعم من وزارة العدل والمدعي العام في بابوا غينيا الجديدة ووزارة العدل في جمهورية كوريا والمحكمة الشعبية العليا في الصين ومصرف التنمية الآسيوي (بورت مورسي، ٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(د) قمة الصين للتحكيم لعام ٢٠١٦، التي شاركت في استضافتها محكمة الشعب العليا في الصين والمجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية ولجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية (بيجين، ٢٨-٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)\*؛

(هـ) مؤتمر مجموعة التحكيم الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بعنوان "قواعد الأونسيترال للتحكيم باعتبارها مجموعة من قواعد التحكيم التي تحقق التوحيد للجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا"، الذي استضافه مركز التحكيم التابع لهيئة التحكيم الوطنية الإندونيسية (بالي، إندونيسيا، ٦-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)\*؛

(و) مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الخامس للسبل البديلة لتسوية المنازعات (سول، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) (انظر الوثيقة A/CN.9/910، الفقرة ٤ (ب))؛

(ز) محاضرتان دوليتان متقدمتان بشأن تسوية المنازعات، نظمتا بالاشتراك مع الأكاديمية الدولية لتسوية المنازعات، وفرع شرق آسيا للمعهد المعتمد للمحكمين، وهيئة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (شنغهاي، الصين، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، ومع جامعة دراسات الأعمال والاقتصاد على الصعيد الدولي في الصين (بيجين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(ح) المؤتمر السنوي الثاني لمركز الشفافية في آسيا والمحيط الهادئ بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، الذي استضافه مجلس التحكيم التجاري الكوري ومعهد آسيا والمحيط الهادئ للقانون التابع لجامعة سول الوطنية، ورعاه مركز سول لتسوية المنازعات الدولية (سول، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛

(ط) مؤتمر للاحتفال بقانون التحكيم المنقح في منغوليا (أولان باتور، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛

(ي) "برنامج التدريب على القوانين والممارسات الصينية والدولية المعنية بالسبل البديلة لتسوية المنازعات"، بالاشتراك مع الأكاديمية الدولية لتسوية المنازعات ومكتب الشؤون القانونية في ماكاو (ماكاو، الصين، ٢٣ شباط/فبراير-٢ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(ك) الاجتماع السنوي السابع والعشرين ومؤتمر عام ٢٠١٧ لرابطة المحامين لدول المحيط الهادئ (أوكلاند، نيوزيلندا، ٦-٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

الدعم المؤسسي

٢٢ - قدم دعم مؤسسي إلى عدد من الأحداث، ومنها:

- (أ) قمة الصومال للتحكيم الدولي لعام ٢٠١٦ (نبروي، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛
- (ب) مسابقة الوساطة والتفاوض لرابطة المحامين الدولية والمركز الدولي للتحكيم التابع للغرفة الاقتصادية الاتحادية في النمسا (فيينا، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛
- (ج) تدريب ومؤتمر نظمتها هيئة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية حول موضوع "التحكيم في ميانمار" (يانغون، ميانمار، ١٨-٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛
- (د) دورة المعهد المعتمد للمحكمين الافتتاحية لآسيا والمحيط الهادئ لنيل دبلوم التحكيم التجاري الدولي (سنغافورة، ٢٠-٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛
- (هـ) ندوة عن الوساطة نظمتها المنظمة العالمية للوساطة ومركز تايلند للتحكيم (بانكوك، ٢٣-٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛
- (و) مؤتمر دولي بشأن "التحديات التي تواجه التحكيم المحلي والدولي"، نظمته المؤسسة الهندية للمحكمين التقنيين (تشيناى، الهند، ٢٣-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛
- (ز) الحدث الافتتاحي لمركز التحكيم الدولي في مومباي (مومباي، الهند، ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛
- (ح) المؤتمر الرابع للتحكيم الدولي، الذي نظمه المركز الأسترالي للتحكيم التجاري الدولي والمعهد المعتمد للمحكمين ومجلس القانون الأسترالي (سيدني، أستراليا، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

#### استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

٢٣- استعرضت الأمانة تشريعات التحكيم و/أو الوساطة أو قدّمت تعليقات عليها في عدد من الولايات القضائية، ومنها ألبانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتركمانستان، وتيمور-ليشتي، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وماليزيا، وماكاو (الصين). واستعرضت الأمانة أيضاً أو قدّمت تعليقات على القواعد المعمول بها في مؤسسات التحكيم، بناء على طلب من تلك المؤسسات. وقدمت إلى وزير المالية والتنمية المستدامة في ناورو مذكرة إعلامية بشأن إمكانية الانضمام إلى اتفاقية نيويورك (٣ آذار/مارس ٢٠١٧).

#### المحاضرات

٢٤- قدمت محاضرات بشأن تسوية المنازعات إلى: رابطة القانون التجاري الدولي اليابانية (طوكيو، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧)؛ وجامعة شرق الصين للعلوم السياسية (شنغهاي، الصين، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧)، ولجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي في شنغهاي، والجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون (شنغهاي، الصين، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧).

## التجارة الإلكترونية

٢٥- واصلت الأمانة ترويج اعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية واستخدام تلك النصوص وتوحيد تفسيرها (اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية،<sup>(٥)</sup> وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية،<sup>(٦)</sup> وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية<sup>(٧)</sup>)، من خلال عدّة سُبُل ومنها التعاون مع منظمات أخرى، ومؤكدة ضرورة اتباع نهج إقليمي في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، تفاعلت الأمانة مع المشرعين وواضعي السياسات، بما في ذلك عن طريق تقديم تعليقات بشأن مشاريع القوانين. وشملت الأنشطة ما يلي:

(أ) المشاركة عن بُعد في المنتدى الأوروبي المعني بالتوقيع الإلكتروني (٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛

(ب) مؤتمر بشأن "مستقبل الهوية" (تالين، ١-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(ج) المشاركة عن بُعد في جلسات مائدة مستديرة حول مشروع القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، التي نظمها مركز دراسات القانون التجاري في كلية كوين ماري، جامعة لندن (١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛

(د) الاشتراك في تنظيم المؤتمر المصغر بشأن "تأمين التفاعل الإلكتروني عبر الحدود الموثوق وذو الدلالة القانونية"، الذي نظمه مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية، والمشاركة في المؤتمر (جنيف، سويسرا، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧).

٢٦- نفذ عدد من الأنشطة بشأن التجارة الإلكترونية في المنطقة التي يغطيها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ:

(أ) كلمة افتتاحية في الحلقة الدراسية التشريعية الدولية بشأن التجارة الإلكترونية، التي نظمتها اللجنة المالية والاقتصادية التابعة للمؤتمر الشعبي الوطني لجمهورية الصين الشعبية (شنغهاي، الصين، ١٥-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛

(ب) اجتماع مع ممثلي مجموعة علي بابا بشأن اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية وإمكانية اضطلاع الأونسيترال في المستقبل بأعمال بشأن الحوسبة السحابية وإدارة شؤون الهوية (هانغتشو، الصين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛

(ج) ندوة دولية بشأن مستقبل القانون المعني بالمعلومات ووسائط الإعلام : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقافة ذات المنحى الإنساني (سول، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛

(٥) مرفق قرار الجمعية العامة ٢١/٦٠.

(٦) مرفق قرار الجمعية العامة ٨٠/٥٦ (القانون النموذجي فقط).

(٧) مرفق قرار الجمعية العامة ١٦٢/٥١ (القانون النموذجي فقط).

(د) جلستا إحاطة بشأن تصديق الوكالة الكورية للإنترنت والأمن على اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (سول، ٩ آب/أغسطس-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(هـ) إحاطات بشأن اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦) لممثلين حكوميين من مكتب المدعي العام، فيجي (سوبا، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛

(و) عرض إيضاحي عن اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ضمن إطار مؤتمر القانون الدولي في ماليزيا، نظمه مجلس نقابة المحامين الماليزية على وجه خاص (كوالالمبور، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(ز) مؤتمر الصين-أوروبا الأكاديمي لعام ٢٠١٦، بشأن "منتدى قانون التجارة الإلكترونية"، الذي استضافته كلية حقوق الصين-الاتحاد الأوروبي، التابعة للجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون (بيجين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(ح) عرض إيضاحي بشأن "صياغة العقود بمقتضى اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية"، ضمن إطار حلقة عمل الأونسيترال لعام ٢٠١٦ في فييت نام، التي شاركت في استضافتها كلية الحقوق التابعة للجامعة التجارية الخارجية (هانوي، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ط) حلقة دراسية بشأن التصديق على اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، شارك في استضافتها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والرابطة الكورية للقانون المعني بالمعلومات ووسائل الإعلام، ووزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي، والوكالة الكورية للإنترنت والأمن (سول، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

٢٧- وواصلت الأمانة تعاونها مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن إعداد الاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في آسيا والمحيط الهادئ وتنفيذه وترويجه، وقد اعتمد الاتفاق الإطاري في بانكوك في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦. ويعزز الاتفاق الإطاري "القابلية للاعتراف القانوني المتبادل"، أي الاعتراف القانوني عبر الحدود بالمعاملات والتوقيعات الإلكترونية استنادا إلى نصوص الأونسيترال والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها (عدم التمييز في استخدام الخطابات الإلكترونية؛ التكافؤ الوظيفي والحياد التكنولوجي). وشملت الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها ما يلي:

(أ) حلقة عمل مشتركة لبناء القدرات بشأن النهوض بالتجارة اللاورقية عبر الحدود وتيسير التجارة، شاركت في استضافتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومجلس آسيا والمحيط الهادئ لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، بدعم من المركز الإقليمي (طوكيو، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ب) اجتماع للفريق الاستشاري الموسع المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود التابع لشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك،

٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر) وجلسة إحاطة حول الاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ج) الحلقة الدراسية الدولية بشأن تيسير التجارة في شمال شرق آسيا، التي استضافها مكتب شرق وشمال شرق آسيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومبادرة منطقة نهر تومين الكبرى (إنشيون، جمهورية كوريا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛

(د) حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود ونظم النافذة الوحيدة في جنوب آسيا وآسيا الوسطى (بانكوك، ١٤-١٥ شباط/فبراير)، واجتماع لفريق خبراء حول ترويج الاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في آسيا والمحيط الهادئ وتنفيذه في آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ١٦-١٧ شباط/فبراير)؛

(هـ) الاجتماع الرابع للفريق العامل القانوني والتقني المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، والاجتماع الثالث للفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود بغرض اعتماد وثائق تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في آسيا والمحيط الهادئ، نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٢١-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧).

#### استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

٢٨- استعرضت الأمانة قانون المعاملات الإلكترونية، وقدمت المساعدة في إعداد قانون السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في البحرين؛ واستعرضت قانون المعاملات الإلكترونية لعام ٢٠٠٨ في فيجي؛ وقدمت المساعدة في صياغة نصوص تشريعية بشأن التوقيع الإلكتروني والسداد الإلكتروني في مدغشقر (أنتاناناريفو، ٧-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وقُدمت مذكرة إعلامية إلى وزارة التجارة الداخلية والتعاونيات والاستهلاك في ماليزيا بشأن إمكانية الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

#### المحاضرات

٢٩- قُدمت محاضرة عن المشاريع التشريعية الحالية للفريق العامل الرابع للأونسيترال إلى "البرنامج المشترك بين الأونسيترال وجامعة بيجين التربوية المفتوح إلى منح شهادة في القانون الدولي للتجارة الإلكترونية: النظرية والتطبيق" (بيجين، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

## الإعسار

٣٠- قامت الأمانة بالترويج لاستخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها (قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود)<sup>(٨)</sup> والدليل التشريعي لقانون الإعسار<sup>(٩)</sup> من خلال تعميم المعلومات المتعلقة بهذه النصوص على المسؤولين الحكوميين والمشرعين والقضاة والأكاديميين والممارسين، مما يروّج لتنفيذها، والتشاور مع المشرعين وواضعي السياسات في ولايات قضائية مختلفة بغرض استعراض سن التشريعات، وقدمت المساعدة في مجال صياغة التشريعات. وشملت الأنشطة المتعلقة بنشر المعلومات ما يلي:

(أ) مؤتمر للرابطة الدولية لاختصاصيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس في أوروبا ورابطة مهنيي تعافي الأعمال التجارية (Association of Business Recovery Professionals-R3)، بغرض تقديم معلومات محدثة عن أعمال الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) بشأن إعسار مجموعات المنشآت المتعددة الجنسيات، ومناقشة إمكانية التفاوض حول اتفاقية دولية بشأن الإعسار (لندن، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(ب) اجتماع المائدة المستديرة الأفريقي السابع المعني بإصلاح قوانين الإعسار ٢٠١٦، مع التركيز على إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (أكرا، ٦-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)\*.

٣١- ونفذ عدد من الأنشطة في المنطقة التي يغطيها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ:

(أ) مؤتمر دولي بشأن الإعسار عبر الحدود، شارك في استضافته مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة التنفيذ القانوني في وزارة العدل بتايلند في سياق برنامج الموظفين القانونيين الحكوميين التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (بانكوك، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛

(ب) مؤتمر الإعسار الإقليمي الثالث الذي نظم بالاشتراك بين جمعية القانون في سنغافورة ورابطة الممارسين في مجال الإعسار في سنغافورة (سنغافورة، ١٥-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(ج) المنتدى المعني بإصلاح نظم الإعسار في بلدان آسيا، من أجل ترويج اعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود واستخدام الدليل التشريعي لقانون الإعسار في المنطقة (هانوي، ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(د) مسابقة إيان فليتشير الافتتاحية للتمرين على الإعسار الدولي، من أجل منح جائزة الأونسيترال لأفضل المشاركين في الجولة النهائية (سيدني، أستراليا، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(هـ) الندوة القضائية الثانية عشرة المتعددة الجنسيات حول الإعسار المشتركة بين الأونسيترال والرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس والبنك الدولي (سيدني، أستراليا، ١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(٨) مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٢.

(٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.10.

(و) المؤتمر العالمي العاشر للرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس لعام ٢٠١٧ (سيدني، أستراليا، ٢٠-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧)، حيث قدمت الأمانة عرضاً إيضاحياً عما يضطلع به حالياً الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) من أعمال.

استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

٣٢- استعرضت الأمانة اشتراع سنغافورة والجمهورية الدومينيكية للقانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود.

### المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٣٣- شجعت الأمانة على المشاركة والتعاون فيما يتعلق بما تضطلع به من أعمال بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الفريق العامل الأول) وذلك من خلال مشاركتها في مؤتمر أكاديمي حول التسجيل المبسط لمنشآت الأعمال التجارية ومناقشة حول الفريق العامل الأول استضافتها جامعة تيلبورغ؛ وقدمت عرضاً إيضاحياً وتفاعلت مع الطلاب وهيئة التدريس والجهات الأخرى التي قدمت عروضاً في حلقة عمل لطلاب القانون التجاري الدولي (تيلبورغ، هولندا، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

### تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر

٣٤- قدم عرض إيضاحي في المنطقة التي يغطيها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عن الملاحظات التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (٢٠١٦)، ضمن إطار مؤتمر القانون الدولي في ماليزيا الذي نظمه مجلس نقابة المحامين الماليزية (كوالالمبور، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

### الاشتراء وتطوير البنى التحتية

٣٥- واصلت الأمانة تعاونها مع منظمات دولية أخرى تعمل في مجال إصلاح نظم الاشتراء العمومي، من أجل دعم استخدام قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١) ("قانون الاشتراء النموذجي")،<sup>(١٠)</sup> ودليل اشتراعه المصاحب له (٢٠١٢)،<sup>(١١)</sup> ونصوص الأونسيترال بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص.<sup>(١٢)</sup>

٣٦- والأهداف التي يرمي إليها ذلك التعاون هي ضمان أن تكون الحكومات والمنظمات القائمة بإصلاحات على علم بمصطلحات تلك النصوص والاعتبارات السياسية التي تستند إليها،

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، المرفق الأول.

(١١) مُتاح على العنوان الشبكي التالي:

[www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral\\_texts/procurement\\_infrastructure.html](http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html)

(١٢) دليل الأونسيترال التشريعي (وضمنه توصيات تشريعية) وأحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وهذان النصان متاحان على العنوان الشبكي التالي:

[www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral\\_texts/procurement\\_infrastructure.html](http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html)

بما في ذلك ما يتعلق منها بالمتطلبات والظروف الإقليمية، وذلك بقصد تعزيز فهم نصوص الأونسيترال المذكورة فهما دقيقا واستخدامها استخداما مناسباً.<sup>(١٣)</sup> وتنتهج الأمانة نهجاً إقليمياً في هذا التعاون من خلال تنفيذ أنشطة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمات أخرى، حيث تعالج دور الاشتراء العام في التنمية المستدامة وتيسير التجارة والحكم الرشيد وتجنب الفساد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال في الإنفاق الحكومي.

٣٧- وشملت الأنشطة الرئيسية والأحداث الدولية التي شاركت الأمانة فيها بكلمات/عروض إيضاحية خلال العام حتى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧ ما يلي:

(أ) أسبوع الاشتراء لعام ٢٠١٦، الذي تناول "تحديث وتبسيط توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الاشتراء وجعله أكثر مرونة: منظور من خارج إطار الاتحاد الأوروبي" (بانغور، المملكة المتحدة، ٩-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)، وأسبوع الاشتراء لعام ٢٠١٧ الذي تناول "إعادة صياغة دليل للاشتراء العمومي" (لندن، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(ب) مؤتمر المحققين الداخليين الذي نظّمته الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (لاكسنبرغ، النمسا، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(ج) اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للممارسين الرواد المعني بالاشتراء، الذي تضمن تقديم معلومات محدّثة عن منهجية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة المذكورة (البنك الدولي) لتقييم نظم الاشتراء (باريس، ٦-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(د) "اجتماع خبراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بمكافحة الفساد: الدروس المستفادة من جنوب شرق أوروبا"، عن الاشتراء العمومي (فيينا، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(هـ) "منتدى الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦" الذي نظّمته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف، سويسرا، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(و) المؤتمر الدولي الثاني بشأن قانون الاشتراء العمومي في أفريقيا، الذي استضافته وحدة بحوث لوائح الاشتراء العمومي في أفريقيا، بجامعة ستيلينبوش (كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)\*؛

(ز) حدث استضافه برنامج قانون الاشتراء الحكومي بكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن حول موضوع "رؤية بشأن التعاون الدولي في مجال الاشتراء - الخطوات التالية" (واشنطن العاصمة، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛

(ح) سلسلة من حلقات العمل بشأن إضفاء الطابع الاحترافي في الاشتراء العمومي، نظّمها المفوضية الأوروبية وعُقدت في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كجزء من منتدى السوق الموحدة لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ (٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ (مشاركة عن بُعد)؛

(١٣) انظر الوثائق A/CN.9/575، الفقرتين ٥٢ و٦٧، و A/CN.9/615، الفقرة ١٤، و A/66/17، الفقرات ١٨٦-١٨٩.

وارسو، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ أمستردام، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ زغرب، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛

(ط) حدث نظمته وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا/الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حول نظم الاشتراء الإلكتروني في البلدان الشريكة للوكالة الألمانية وكذلك في ألمانيا (بون، ألمانيا، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧)\*؛

(ي) حلقة عمل لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاشتراء العمومي في وسط وشرق أوروبا وبلدان آسيا الوسطى والقوقاز، بهدف التشجيع على استخدام قانون الاشتراء النموذجي في هذه البلدان (فيينا، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ك) "المنتدى الرفيع المستوى المعني بالاشتراء في أفريقيا" الذي نظمته مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، والذي تناول موضوع "كيف يمكن للاشتراء العمومي إنجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في أفريقيا؟" (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧)\*.

#### استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

٣٨- قدّمت الأمانة المشورة إلى حكومات أرمينيا،<sup>(٤)</sup> كمبوديا،<sup>(٥)</sup> دومينيكا،<sup>(٦)</sup> غيانا،<sup>(٧)</sup> قيرغيزستان،<sup>(٨)</sup> منغوليا،<sup>(٩)</sup> سورينام،<sup>(١٠)</sup> طاجيكستان،<sup>(١١)</sup> أوزبكستان،<sup>(١٢)</sup> والهيئات الحكومية المحلية في الأرجنتين، بشأن إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للاشتراء العمومي فيها، بما في ذلك بشأن التشريعات المقترحة. وفي إطار مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال،<sup>(١٣)</sup> ساعدت الأمانة مصر على تحديث نظام الاشتراء الخاص بها. وبالإضافة إلى إجراء استعراض مكثفي لمشروع القانون ومشاورات عن بُعد مع خبراء محليين، شاركت الأمانة في حلقات عمل بشأن إصلاحات النظام المحلي لمراجعة الاشتراء، والاشتراء

(١٤) في إطار مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال،

<https://www.ppi-ebrd-uncitral.com>.

(١٥) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٦) بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) انظر الحاشية ١٤.

(١٩) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي إطار مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال، انظر الحاشية ١٤.

(٢٠) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢١) انظر الحاشية ١٤.

(٢٢) بالتعاون مع البنك الدولي.

(٢٣) انظر الحاشية ١٤.

الإلكتروني، وتحديد الاحتياجات التدريبية (القاهرة، ٦-٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦)\* وبشأن الاتفاقات الإطارية (القاهرة، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)\*.

#### المحاضرات

٣٩- شاركت الأمانة بصفة محاضر فيما يلي:

- (أ) الدوريتين العاشرة والحادية عشرة من برنامج الماجستير في مجال تسخير نظم الاشتراء العمومي لتحقيق التنمية المستدامة، الذي يقدمه مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، و١٤-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛
- (ب) برنامج ماجستير القانون للتنفيذيين بشأن قوانين وسياسات الاشتراء العمومي، في جامعة نوتنغهام (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)؛
- (ج) نميطة ضمن منهاج دبلوم الاشتراء العمومي، الذي يتم تدريسه عن طريق التعلم عن بُعد، بكلية كينغز، لندن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧)؛
- (د) تدريب في مجال مكافحة الفساد قدم في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لموظفي مراقبة الامتثال في شركة سيمتر؛ ومجلس مراجعة الحسابات بجمهورية إندونيسيا؛ وممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في تايلند؛ ولجنة التيقظ المركزية بالهند (لاكسنبرغ، النمسا).

#### بيع البضائع

٤٠- واصلت الأمانة ترويج توسيع نطاق اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠) ("اتفاقية البيع")،<sup>(٢٤)</sup> واتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٧٤)، بصيغتها المعدلة (فيينا، ١٩٨٠)،<sup>(٢٥)</sup> وتوسيع نطاق استخدامهما وتوحيد تفسيرهما، بما شمل تنظيم أحداث مكرسة لهذا الغرض أو المشاركة فيها:

- (أ) "نحو إطار عالمي للمعاملات التجارية الدولية: تنفيذ مبادئ لاهاي بشأن اختيار القانون المنطبق على العقود التجارية الدولية" (لوسيرن، سويسرا، ٨-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛
- (ب) الجولة التحضيرية السابعة في الشرق الأوسط لمسابقة فيس الصورية للتحكيم التجاري، ومنتدى التحكيم الإقليمي للشرق الأوسط (مدينة الكويت، ٩-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛

(ج) الاشتراك في تنظيم حدث بشأن اتفاقية البيع واتفاقية التقادم بغرض توفير معلومات عن سحب تشيكيا المرتقب للإعلانين بشأن نطاق تطبيق اتفاقية البيع واتفاقية التقادم (براغ، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧)\*؛

(٢٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٤٨٩، الرقم ٢٥٥٦٧.

(٢٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الرقم ٢٦١٢١.

(د) مؤتمر بيتر شلختريم الثامن حول اتفاقية البيع بعنوان "أحدث التطورات في مجال عدم الامتثال لاتفاقية البيع" (فيينا، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

٤١- ونفذ عدد من الأنشطة المتعلقة باتفاقية البيع في المنطقة التي يغطيها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ:

(أ) إحاطات بشأن اتفاقية البيع لحكومة سري لانكا (كولومبو، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛ ولممثلين حكوميين من مكتب المدعي العام، فيجي (سوبا، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛ ولوكالة تطوير القانون الوطنية التابعة لوزارة القانون وحقوق الإنسان في إندونيسيا (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛ ولممثلين حكوميين بناء على طلب من وزارة خارجية تايلند (بانكوك، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ب) حلقة عمل بشأن اتفاقية البيع، بناء على طلب من وزارة الصناعة والتجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فينتيان، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(ج) حلقة عمل للأونسيتال في عام ٢٠١٦ في فييت نام بالاشتراك مع كلية الحقوق بجامعة التجارة الخارجية، لدعم تنفيذ اتفاقية البيع في فييت نام عقب انضمامها إليها، وكذلك تقديم عرض على الصعيد الإقليمي حول المقترح المشترك المقدم من أمانات الأونسيتال ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا) بشأن التعاون في مجال قانون العقود التجارية الدولية (مع التركيز على عقود البيع) (هانوي، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛

(د) المساعدة على ترجمة اتفاقية البيع إلى اللغة اللاوية، ضمن إطار "المشروع المشترك بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) للتكامل" (USAID LUNA II).

#### المحاضرات

٤٢- قُدمت محاضرات عن قانون البيع الموحد، ضمن دورة دراسية نظمتها كلية الحقوق بجامعة فيينا (فيينا، خريف عام ٢٠١٦)؛ وعن اتفاقية البيع، لوفد شمل ٢٠ من القضاة الفيتناميين الذين حضروا برنامجاً تدريبياً نظمته معهد البحث والتدريب القضائي التابع للمحكمة العليا في جمهورية كوريا (غويانغ، جمهورية كوريا، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

#### المصالح الضمانية

٤٣- تأخذ الأمانة بنهج ذي شقين في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بنصوص الأونسيتال بشأن المصالح الضمانية (اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠١)،<sup>(٢٦)</sup> ودليل الأونسيتال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧)،<sup>(٢٧)</sup> وملحقه

(٢٦) مرفق قرار الجمعية العامة ٨١/٥٦.

(٢٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.12.

المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (٢٠١٠)، ودليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية (٢٠١٣)،<sup>(٢٨)</sup> وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦)<sup>(٢٩)</sup>، - يتمثل في تعميم المعلومات عن النصوص على الموظفين الحكوميين والمشرعين والقضاة والأكاديميين والممارسين، مما يروّج تنفيذها، والتشاور مع المشرعين وواضعي السياسات في شتى الولايات القضائية بغرض استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات.

٤٤ - وتواصل الأمانة عملها مع البنك الدولي بشأن تنقيح معيار الإعسار وحقوق الدائنين الذي أعده البنك الدولي، لكي يتضمن التوصيات الرئيسية الواردة في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة وإشارات إلى نصوص الأونسيترال الأخرى المتعلقة بالمصالح الضمانية. وإلى جانب ذلك، يتضمن العمل مع البنك الدولي مقارنة الأحكام الرئيسية للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة بالأحكام الرئيسية للقانون الإسلامي المالي، في إطار مبادرة ينفذها المركز العالمي لتطوير التمويل الإسلامي، التابع للبنك الدولي.

٤٥ - وتضمنت الأنشطة التي تركز على نشر المعلومات ما يلي:

(أ) المؤتمر الثالث والثلاثين للقانون التجاري الدولي: مؤتمر شاركت في تقديمه لجنة القانون المصرفي التابعة لرابطة المحامين الدولية، ولجنة قانون الأوراق المالية التابعة للرابطة، بدعم من المنتدى الإقليمي الأوروبي التابع للرابطة (أثينا، ١٨-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦)؛

(ب) عرضاً إيضاحياً عن بُعد ضمن برنامج الماجستير المهني العالمي في القانون في جامعة تورنتو (٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛

(ج) المؤتمر السنوي للرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس في أوروبا لتقديم عرض إيضاحي بشأن أعمال الأونسيترال العامة وأعمال الفريق العامل السادس (المعني بالمصالح الضمانية) (كاسكايس، البرتغال، ٢٣-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)؛

(د) المؤتمر السنوي للرابطة الأمريكية للقانون الدولي الخاص (ASADIP) ومؤتمر مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والسياسية (CEDEP) بغرض ترويج عملنا بشأن المصالح الضمانية (أسونسيون وبوينس آيرس، ٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)\*؛

(هـ) مؤتمراً بشأن إصلاح المعاملات المضمونة في البرازيل، شارك في تنظيمه الاتحاد الوطني للمؤسسات المالية وجامعة ساو باولو، لمناقشة مزايا قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (برازيليا، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)\*؛

(و) المشاركة كمحاور في المؤتمر الدولي لتنسيق إصلاحات قانون المعاملات المضمونة لعام ٢٠١٧، الذي استضافه معهد الإعسار الدولي والمركز الوطني للأبحاث القانونية

(٢٨) قرار الجمعية العامة ١٠٨/٦٨.

(٢٩) قرار الجمعية العامة ١٣٦/٧١؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفصل الثالث، الباب ألف.

من أجل التجارة الحرة فيما بين البلدان الأمريكية (فيلادلفيا، الولايات المتحدة، ٩-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛

(ز) الحلقة الدراسية لجمعية فقهاء القانون في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٧، بعنوان "مستقبل القانون التجاري: المضي قدماً في مجال المواءمة"، الذي نظّمته جامعة دارم (دارم، المملكة المتحدة، ٢٧-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧)؛

(ح) حلقة عمل عن الإصلاحات في مجال المعاملات المضمونة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظمها برنامج الممارسات الفضلى في مجال النمو الاقتصادي في آسيا والشرق الأوسط الممول من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وشاركت الأمانة بإلقاء كلمة في جلسة عن "نهج شامل لإصلاح المعاملات المضمونة" (نيقوسيا، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٧).\*

#### استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

٤٦- قدّمت الأمانة المساعدة إلى باكستان فيما يتعلق بقانون المعاملات المضمونة، بناء على طلب من مصرف الدولة في باكستان (٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ وإلى باراغواي فيما يتعلق بمشروع قانون المعاملات المضمونة (٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛ وإلى البحرين فيما يتعلق بمشروع قانون المعاملات المضمونة (المنامة، ٢٠-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)؛ وإلى الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمشروع لوائح السجل (موسكو، ٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وتنخرط الأمانة أيضاً في مشاورات غير رسمية مع مشرّعين وواضعي سياسات من شتى الولايات القضائية، وأحياناً يكون ذلك في إطار متابعة للأنشطة السالفة الذكر.

#### المحاضرات

٤٧- قدّمت الأمانة محاضرات عن التمويل المضمون المستند إلى نصوص الأونسيترال بشأن المصالح الضمانية، في دورة نظمها معهد القانون المدني بكلية الحقوق بجامعة فيينا (فيينا، خريف عام ٢٠١٦ و ربيع عام ٢٠١٧).

### ثالثاً- نشر المعلومات

٤٨- يمثّل عدد من المنشورات والوثائق التي أعدّها الأونسيترال مراجع أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصاً فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أعمالها ونصوصها.

### ألف- الموقع الشبكي

٤٩- يُتيح موقع الأونسيترال الشبكي، الذي يمكن الاطلاع عليه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، الوصول إلى النصوص الكاملة لوثائق الأونسيترال وغيرها من المواد المتصلة بعملها، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحفية، والأحداث الهامة، والأخبار.

ووفقاً للسياسة التنظيمية المتبعة في تعميم الوثائق، يُتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند توافرها، من خلال الربط بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٥٠- وقد استقبل الموقع الشبكي في عام ٢٠١٦ زهاء ٨٠٠ ٠٠٠ زائر منفرد، مما يمثل زيادة في عدد الزوّار مقارنة بعام ٢٠١٥ (٦٩٠ ٠٠٠ زائر منفرد). ومن بين جميع الزيارات، كان نحو ٦٣ في المائة من الزيارات إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٣٧ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والروسية والفرنسية والصينية والعربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثل واحداً من المراجع القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع ببعض اللغات الرسمية.

٥١- ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها بصورة مستمرة في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبّد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. وقد رحبت الجمعية العامة "بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لصيانة وتحسين موقعها على شبكة الإنترنت، بطرق منها إيجاد أشكال جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، وفقاً للمبادئ التوجيهية المنطبقة".<sup>(٣٠)</sup> وفي هذا الصدد، أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ حساب عام للأونسيترال على موقع LinkedIn بلغ عدد متابعيه الآن ٩٠٠ ١ متابع، بزيادة ٩٠٠ متابع عن العام الماضي. ويضاف هذا الحساب إلى مدونة Tumblr الإلكترونية المصغرة ("ما الجديد لدى الأونسيترال؟") ("What's new at UNCITRAL?") التي أنشئت في عام ٢٠١٤. والحساب والمدونة كلاهما متاحان على موقع الأونسيترال الشبكي.

## باء- المكتبة

٥٢- تلي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، احتياجات البحوث لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها الأونسيترال. وتقدّم المكتبة أيضاً المساعدة البحثية لموظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم وموظفي سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها وللباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وفي عام ٢٠١٦، لَبَّى موظفو المكتبة زهاء ٤٩٠ طلباً للحصول على مراجع، وردت من أكثر من ٤٥ بلداً. وتضمن زوار المكتبة، من غير المشاركين في الاجتماعات والموظفين والمتدربين، باحثين من أكثر من ٢٢ بلداً.

٥٣- وتركز مجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية أساساً على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ بحث متخصص، و١٠٠ مجلة مستمرة الصدور، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ وموارد إلكترونية (مقصورة على الاستعمال الداخلي). ويولي اهتمام خاص لتوسيع نطاق مجموعة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي حين ازداد استخدام المراجع

(٣٠) قرار الجمعية العامة ١١٥/٧٠.

الإلكترونية فإنّ المراجع المتعلقة بالقانون التجاري الواردة من الكثير من البلدان ما تزال متوفرة في نسختها المطبوعة فقط، وظل تداول النسخ المطبوعة على وتيرة مطردة أيضاً.

٥٤- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العام عبر الإنترنت (OPAC)، وهو مشترك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في موقع الأونسيترال الشبكي.<sup>(٣١)</sup>

٥٥- ويُعدّ موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للجنة سنوياً وثيقة بعنوان "ثبت مرجعي بالمؤلفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال". وهو يشمل إحالات إلى كتب ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنّفة بحسب الموضوع (فيما يخص دورة اللجنة الخمسين، انظر الوثيقة A/CN.9/907). وتدرج فرادى المواد المسجّلة في الثبوت المرجعي في الفهرس متاح للاطلاع العام بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر (OPAC)، وتحتفظ مكتبة الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتُتاح في قسم الببليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٥٦- وتنشر المكتبة على موقع الأونسيترال الشبكي<sup>(٣٢)</sup> ثبوتا مرجعيا موحدًا للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال. والهدف من هذا الثبوت المرجعي الموحد هو تجميع كل مواد التقارير المرجعية (الببليوغرافية) المقدّمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يتضمن حالياً أكثر من ٩ ٥٠٠ مدخل مستنسخ بالإنكليزية والصيغ المحررة باللغات الأصلية، وقد جرى تدقيق هذه المدخل وتوحيد طريقة قيدها بقدر المستطاع.

## جيم- المنشورات

٥٧- إلى جانب الوثائق الرسمية، دأبت الأونسيترال على إصدار سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أعدتها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتُتاح المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك تلك التي تضطلع بها المنظمات الأخرى وتناقش فيها أعمال الأونسيترال، وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

٥٨- وترد فيما يلي الأعمال التي نُشرت في عام ٢٠١٦: المؤتمر الثاني لدوائر التحكيم التجاري الأوروبية-المتوسطة،<sup>(٣٣)</sup> وملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم، ودليل أمانة الأونسيترال بشأن اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨)، ونبذة الأونسيترال عن السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع: نسخة عام ٢٠١٦، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وحولية الأونسيترال لعام ٢٠١٣.<sup>(٣٤)</sup>

(٣١) متاح من خلال العنوان الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/library.html>.

(٣٢) متاحة من خلال العنوان الشبكي [http://www.uncitral.org/uncitral/publications/bibliography\\_consolidated.html](http://www.uncitral.org/uncitral/publications/bibliography_consolidated.html).

(٣٣) متاحة من خلال العنوان الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/publications/publications.html>.

(٣٤) متاحتان من خلال العنوان الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/publications/yearbook.html>.

٥٩- وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية كوسيلة رئيسية لتعميم نصوص الأونسيترال. ومن ثم خفضت طباعة جميع المنشورات، ونشرت حولية الأونسيترال لعام ٢٠١٣ في شكل إلكتروني فقط (قرص مدمج للقراءة فقط وكتاب إلكتروني).

## دال- النشرات الصحافية

٦٠- يجري بانتظام إصدار نشرات صحافية كلما أُتخذت إجراءات تعاهدية تتصل بنصوص الأونسيترال أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو نصوص أخرى ذات صلة. وتُصدر نشرات صحافية أيضاً بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وتُرسل تلك النشرات الصحافية إلى الجهات المهتمة عبر البريد الإلكتروني، وتُنشر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو بشعبة الأخبار ووسائط الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.

٦١- وتحسيناً لدقة المعلومات المتلقاة بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية، وحرصاً على ورودها في مواعيدها، وبالنظر إلى أن هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أي إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلاً لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعلّ اللجنة تؤدّ أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تُخطر الأمانة عند قيامها بسنّ تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

## هاء- الاستفسارات العامة

٦٢- تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢٠٠٠ استفسار عام في السنة، بشأن جملة أمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وورقات العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. ويتزايد الرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

## واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا

٦٣- تقدم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية عن أعمال الأونسيترال، إلى الزوّار من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين. ومنذ صدور التقرير الأخير، أُلقيت أكثر من عشرين محاضرة على زوار من بلدان منها ألمانيا وأوكرانيا وتركيا وتشيكيا وجمهورية كوريا والسويد والصين وفرنسا والنمسا.

## رابعاً- الموارد والتمويل

٦٤- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذا فإنّ قدرة الأمانة على تنفيذ عنصر التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقّف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٦٥- وقد بحثت الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، منها المساهمات العينية. ويُذكر هنا على وجه الخصوص قيام الجهات المنظمة بتمويل عدد من البعثات تمويلًا كليًا أو جزئيًا. وقد تتوفر مصادر تمويل ممكنة إضافية إذا تسنى إدراج أنشطة إصلاح القانون التجاري على نحو أكثر انتظامًا في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقًا. وفي هذا الصدد، لعلّ اللجنة تؤدّ أن تقدّم إرشادات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها في المستقبل.

## ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات

٦٦- يُقدّم صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجهة للدوائر القانونية في البلدان النامية، فيموّل مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تُعرض فيها نصوص الأونسيترال لبحثها والنظر في إمكانية اعتمادها، وكذلك مشاركتهم في بعثات تفحص الحقائق المعنية بعمليات تقييم الإصلاحات القانونية، التي تُوفد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٦٧- وقد وردت في الفترة قيد الاستعراض تبرعات من حكومة جمهورية كوريا بمبلغ ٦٧،٦٨١،٢٠ دولارا أمريكيا لمشاركة أمانة الأونسيترال في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). ولم ترد تبرعات أخرى لأنشطة الصندوق الاستثماري.

٦٨- وناشدت اللجنة، في دورتها التاسعة والأربعين (نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦)، جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر الهيئات المهتمة أن تنظر في تقديم تبرعات إلى صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات، في شكل تبرعات متعددة السنوات إن أمكن ذلك، أو في شكل تبرعات مخصصة الغرض، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من طلبات متزايدة للحصول على التدريب والمساعدة التشريعية التقنية (الوثيقة A/71/17، الفقرات ٢٤٩-٢٥١). وقد تم أيضا الاتصال بكل من المانحين المحتملين على حدة.

٦٩- ولعلّ اللجنة تؤدّ أن تحيط علماً بأنّ الأموال المتبقية في الصندوق الاستثماري لن تكفي إلّا لتمويل عدد ضئيل جدا من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلا، على الرغم مما تبذله الأمانة من جهود لالتماس تبرعات جديدة. ولا تزال الجهود تُبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة وبتمويل مشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكنه سيتعيّن، لدى استنفاد الأموال الحالية، رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم ترد تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستثماري أو يتسّن إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٧٠- ولعلّ اللجنة تؤدّ أن تناشد مرة أخرى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري، وذلك، إن أمكن، في شكل تبرعات متعددة السنوات، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية

الطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية أكثر استدامة. ولعلّ اللجنة تؤدّ أيضاً أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على استبانة مصادر تمويل لدى حكوماتها.

## باء- صندوق الأونسيترال الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال

٧١- لعلّ اللجنة تؤدّ أن تستذكر أنه طُلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرّخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. ومن ثم فإنّ باب التبرع المالي للصندوق الاستثماري الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

٧٢- ولم ترد في الفترة المستعرضة أيّ تبرعات جديدة إلى هذا الصندوق.

٧٣- وخلال نفس الفترة قيد الاستعراض، استُخدمت موارد الصندوق الاستثماري المتاحة لتيسير مشاركة مندوبين من سري لانكا، والسلفادور، وهندوراس في دورة الأونسيترال التاسعة والأربعين في نيويورك (٢٧ حزيران/يونيه-١٥ تموز/يوليه)، ولمشاركة مندوبين من أرمينيا، وسيراليون، وكوت ديفوار في الدورة التاسعة والعشرين للفريق العامل السادس في نيويورك (٨-١٢ شباط/فبراير) والدورة الثالثة والخمسين للفريق العامل الرابع في نيويورك (٩-١٣ أيار/مايو) والدورة الخامسة والستين للفريق العامل الثاني في فيينا (١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر). ومن أجل التمكن من توسيع نطاق المساعدة على الرغم من محدودية موارد الصندوق، أتيحت تغطية التكاليف في كل حالة إما من أجل تذاكر السفر فقط أو من أجل بدل الإقامة اليومي فقط.

٧٤- وضماناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيترال وأفرقتها العاملة، لعلّ اللجنة تؤدّ أن تكررّ مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

٧٥- ويُستذكر في هذا الصدد أنّ الجمعية العامة قرّرت، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرّخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن تدرج الصندوق الاستثماري للندوات والصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر التابعين للأونسيترال في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.